

Distr.: General
8 October 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالقرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه؛ وقرر أن يصبح اسم البعثة، اعتباراً من ١ تموز/يوليه، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي القرار، طلب مني المجلس أيضاً، في الفقرة ٢٠، أن أقدم تقريراً، بحلول ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عن التقدم المحرز في أرض الواقع، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييم، الذي جرى بالاشتراك مع السلطات الكونغولية، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار. ويغطي التقرير التطورات الحاصلة منذ صدور تقريرتي المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/164).

ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - احتفلت جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٣٠ حزيران/يونيه بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. وحضر الاحتفالات الحكومية في كينشاسا عدد من رؤساء الدول، بمن فيهم رؤساء رواندا وأوغندا وجنوب أفريقيا، فضلاً عن ملك بلجيكا. وقد حضرت الاحتفالات بناء على دعوة من الرئيس جوزيف كابيلا. وأعلن الرئيس كابيلا، في رسالته الموجهة إلى الأمة، أن الذكرى السنوية الخمسين هي بمثابة "انطلاقة جديدة" لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت الذي استشهد فيه الرئيس بالتقدم الكبير المحرز، بما في ذلك ما يتعلق باستعادة السلم في البلد ومع جيرانه، أقر أيضاً بأوجه القصور في مجالات التنمية



والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان، وأشار إلى أن البلد يتعين عليه تجاوز العديد من العقبات التي لا تزال قائمة.

٣ - وكان البلد في معظم أنحائه مستقرا نسبيا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن أعمال العنف التي تشنها الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد هذه الجماعات، لا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، ظلت مستمرة. وتواصلت أيضا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة وعناصر الأمن الوطني، واستمرت التحالفات أو تشكلت بين الجماعات المسلحة. وهاجم متمردو إينبيلي عاصمة مقاطعة إكواتور، وظل عدد كبير من المشردين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلدي الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى المجاورين محجّمين عن العودة.

٤ - وأدى إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة عن الجدول الزمني للانتخابات إلى تكثيف الجهود وزيادة التوقعات فيما يتعلق بالانتخابات، على الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات لوجستية ومالية كبيرة. وفي ١ تموز/يوليه، بلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث ألغت بفعالية حوالي ١٢,٣ بليون دولار من الديون الخارجية.

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٥ - واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد تلقت بعض هذه العمليات الدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للتوجيه المشترك للعمليات فيما يخص عملية أماني ليو والسياسة التي تحدد شروط تقديم الدعم التي تتبعها البعثة (انظر S/2009/623، الفقرتان ١٢ و ١٣). وفي اجتماع عقد في كيسانغاني في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يوليه، قرر رئيس هيئة أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقائد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن العمليات العسكرية قلصت إلى حد أبعد القدرة التشغيلية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا منذ نهاية آذار/مارس. وجرى أيضا تمديد عملية أماني ليو بهدف زيادة التركيز على العمليات المحددة الأهداف.

٦ - وظل الضغط العسكري يسهم في حالات الفرار من صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمشاركة الطوعية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن

وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ بدأت العمليات العسكرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعيد ٢٣٨ ٥ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا، بما في ذلك ٢٦٦ ٢ من المقاتلين السابقين و ٩٧٢ ٢ من المعالين. إضافة إلى ذلك، يسّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة نحو ٢٣٠ ٢٢ من المدنيين الروانديين إلى وطنهم.

٧ - ومع ذلك، ظلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه صعوبات في الحفاظ على مواقعها، وأعادت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا احتلال عدة مناطق في أقاليم ماسيسي وروتشورو واليكالي وشابوندا وموينغا. ووردت أيضا تقارير عن حالات تجنيد جديدة من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، تدهورت الحالة الأمنية في مناطق عدة من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حيث زادت الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على المدنيين، واستهدفت تحالفات غير وثيقة بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر جماعة الماي - ماي وغيرها من الجماعات المسلحة الكونغولية المدنيين. وارتكبت عناصر أيضا من قوات الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكات لحقوق الإنسان.

٨ - ومن أخطر الحوادث التي وقعت، على النحو الذي أكدته النتائج التي توصلت إليها إحدى أفرقة التحقيق في مجال حقوق الإنسان التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي صدرت في أحد التقارير يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، تعرض ما لا يقل عن ٣٠٣ أشخاص للاغتصاب بشكل منظم في ١٣ قرية على محور مبوفي - كيبوا في إقليم واليكالي في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس على يد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر جماعة الماي - ماي التابعة لشيكافا. وتعرض أيضا للنهب ما لا يقل عن ٩٢٣ منزلا و ٤٢ محلا تجاريا، واختطف ١١٦ من المدنيين وأخضعوا للعمل القسري من قبل المهاجمين. ولم ترد إلى البعثة تقارير جزئية عن الهجمات إلا بعد مرور عدة أيام على بدئها، ولم تفلح الدوريات وآليات الحماية التابعة للبعثة في هذه الحالة في الوقوف على خطورة الوضع، مما أثار انتقادات واسعة النطاق لما يتصور أنه فشل البعثة في حماية المدنيين. وكانت قد نُقلت وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتمركزة في المنطقة نحو شهرين قبل الهجوم.

٩ - وفي الفترة بين ٢٨ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر، قمت بإيفاد السيد أتول كهاري، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام، إلى جانب القيادة العليا للبعثة، بتقييم التحديات التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بحماية

المدينين على الرغم من التدابير المبتكرة التي استحدثت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للحد من خطر وقوع مثل هذه الحوادث وتحسين فعالية استجابة البعثة. وفي إحاطة قدمها السيد كاري إلى مجلس الأمن في ٨ أيلول/سبتمبر، قدم عدد من التوصيات بهدف تعزيز حماية المدنيين إلى جانب الجهود الجارية لتنفيذ استراتيجية حماية المدنيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر تقرير المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/623))، وهي التوصيات الواردة في الفقرتين ٣٤ و ٣٥. وأعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إنشاء لجنة مكلفة بتقديم الجناة للعدالة، يتوقع أن تزور واليكالي في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. وتقوم البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم اللازم إلى اللجنة.

١٠ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، شرعت البعثة في عملية Window Shop، التي تهدف إلى الضغط على الجماعات المسلحة، وتحسين حماية السكان المحليين، وتعزيز الاتصالات مع السكان المحليين، ومنع الجماعات المسلحة من القيام بعملياتها ودعم الحكومة في جهودها المبذولة لضبط مرتكبي الهجمات في المناطق التي وقعت فيها هجمات في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس. وأعيد نشر نحو ٧٥٠ من قوات البعثة إلى بينغا وكييوا وواليكالي في كيفو الشمالية بغرض إدارة العمليات العسكرية، إضافة إلى الأنشطة التي تضطلع بها قواعد العمليات المؤقتة وقواعد عمليات السرايا التابعة للبعثة في المنطقة. وقد أنجزت العملية في ١٨ أيلول/سبتمبر، وأسفرت عن استسلام ٢٧ من عناصر جماعة الماي - ماي، واعتقال ثلاثة من عناصر الماي - ماي وأحد عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل "اللفيتنانت كولونيل" ما يلي في منطقة واليكالي، عقب عملية مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة أجريت بتنسيق وثيق مع المحقق العسكري لحكمة العمليات العسكرية. ويقال إن ما يلي، "رئيس أركان" جماعة الماي - ماي التابعة لشيكا، قد نسق سلسلة الهجمات التي وقعت في إقليم واليكالي في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، إلى جانب عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بقيادة "الكولونيل" سرافيم.

١١ - ووردت تقارير أيضا عن عدد من الهجمات الأخرى في إقليم واليكالي وفي كيفو الشمالية، حيث أثارت الرواسب المعدنية الغنية والاتجار غير المشروع تنافسا شديدا في المنطقة فيما بين الجماعات المسلحة ووحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية غير المنضبطة. وفي ٢٤ تموز/يوليه، هاجم عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة الماي - ماي مهبط كيلامو للطائرات، فاحتجزوا الرهائن وقاموا بقتل أو جرح كل من عناصر القوات المسلحة والمدينين. وأفرج عن الرهائن في ١ آب/أغسطس في أعقاب

المفاوضات الناجحة التي قامت بها السلطات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة. وخلصت النتائج الأولية لتحقيق البعثة في مجال حقوق الإنسان إلى أن مجموعة من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة الماي - ماي التابعة لشيكا هاجمت في يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس قرية موي، حيث وقع ما لا يقل عن ٤٠ امرأة وفتاة ضحية للعنف الجنسي. وتعرض أيضا ٥٠ مدنيا للاختطاف وأرغموا على نقل البضائع المنهوبة، ولكن أفرج عنهم في ٢٥ آب/أغسطس. وفي ١ أيلول/سبتمبر، قام ائتلاف بين عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات الماي - ماي بالهجوم مجددا على مهبط كيلامو للطائرات، وباختطاف طيارين اثنين أفرج عنهما في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وبدأت البعثة تحقيقا فوريا في تقارير أفادت بقيام وحدة كوماندو خاصة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تضم ٤٥٠ رجلا بنهب عدة قرى يوم ١٩ أيلول/سبتمبر على محور بينغا - كييوا واغتصاب العديد من النساء وجرح أو قتل عدد من المدنيين.

١٢ - وفي هجوم خطير للغاية على البعثة، يوم ١٨ آب/أغسطس، قتل ثلاثة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على يد مهاجمين مجهولين في غارة ليلية على قاعدة لعمليات السرايا التابعة للبعثة في كيرومبا، بكيفو الشمالية. واتخذت البعثة تدابير إضافية لحماية القوات وبدأت تحقيقا كاملا في ملابسات الهجوم. وفي ٢٧ آب/أغسطس، نقل خمسة من المشتبه بهم ممن أُلقي القبض عليهم نتيجة للتحقيق الذي أجرته سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في الهجوم إلى غوما بمساعدة البعثة.

١٣ - وفي كيفو الجنوبية، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإيفاد بعثات لفريق الحماية المشترك و/أو أفرقة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان للنظر في العديد من الهجمات التي أُبلغ عن وقوعها ضد مدنيين على يد جماعات مسلحة وعناصر الأمن الوطني في إقليمي شابوندا وموينغا. وفي ٣١ آب/أغسطس، استشهد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة بالمعلومات التي استقتها اللجنة الإقليمية لمناهضة العنف الجنسي من المراكز الصحية، فأفاد بوقوع حوالي ٢١٤ حالة اغتصاب في إقليم شابوندا و ٧٤ في إقليم موينغا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي كيفو الجنوبية أيضا، قام المدعي العام العسكري، بدعم من البعثة، بفتح تحقيق في تقارير أفادت باغتصاب ١٠ نساء يوم ١٧ آب/أغسطس على يد عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاتالوكولو، بإقليم فيزي.

١٤ - وإزاء هذه الخلفية، كاد يتعطل تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وظل الموقعون، ولا سيما المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، يعربون عن قلقهم إزاء عدم اندماج

ممثلهم المدنيين في مؤسسات الحكومة في البلد على مختلف المستويات، على الرغم من أن العديد من الممثلين السياسيين للمؤتمر الوطني جرى استيعابهم في مناصب بالإدارة المحلية في كيفو الشمالية. وأعرب الموقعون أيضا عن قلقهم بشأن التأخير في تنفيذ قرارات اللجنة المعنية بالرتب العسكرية، التي اختتمت أعمالها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٥ - وأكد وزير الدفاع موافقة الحكومة على مواصلة توسيع نطاق إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم تجهيز المجموعة الأولى في كيتوكو بكيفو الشمالية (انظر الفقرة ٥٣ أدناه)، غير أن نقص الأموال حال دون إحراز المزيد من التقدم. إضافة إلى ذلك، ظل إنحياز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتسجيل بيانات الاستدلال البيولوجي للعناصر التي أدمجت في الآونة الأخيرة معلقا، وهو برنامج يحظى بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو شرط لحصول الجنود على مدفوعات رواتبهم. واستمر الغموض فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعها "الجنرال" لافونتين، زعيم جماعة الماي-ماي التابعة لائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، لاستكمال دمج مقاتليه في حين ظل "الجنرال" جانففيه بوينغو كاريري يقاوم إدماج جماعة الماي - ماي التابعة لتحالف الشعب من أجل كونغو حرة وذات سيادة. غير أن غاد نغابو، قائد القوات الوطنية لتحرير الكونغو، ألقى القبض عليه في أوغندا، في ٢٩ حزيران/يونيه.

١٦ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس كابيلا إلى دمج الجماعات المسلحة الكونغولية المتبقية، وأعلن حظرا على استخراج المعادن وتجهيزها وتسويقها في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما في محاولة للحد من أنشطة التعدين غير القانونية.

عملية رويترزوري

١٧ - في ٢٥ حزيران/يونيه، عقب تزايد المخاوف في أوغندا بشأن تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وهي جماعة أوغندية مسلحة يوجد مقرها أساسا في إقليم بيني، بكيفو الشمالية، وفي أعقاب المشاورات بين السلطات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات أحادية الجانب، عرفت باسم عملية رويترزوري ضد الجماعة المذكورة. وأسفرت العمليات العسكرية عن التشرّد المؤقت لما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ مدني في إقليم بيني، وقد عاد البعض منهم منذ ذلك الحين. وأشارت التقارير أيضا إلى زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة، بما في ذلك استخدام العمل القسري في نقل مواد لصالح القوات المسلحة، والابتزاز، والاعتقالات التعسفية.

١٨ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المرحلة الثانية من العملية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أفادت القوات المسلحة بأنها استعادت سيطرتها على منطقتي ماكيمي وتشوتشوبو. وينحصر وجود البعثة في المنطقة في مقر الكتيبة وسرية في بيني وموقع عسكري في ارينغي.

المقاطعة الشرقية

١٩ - في المقاطعة الشرقية، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية روديا الثانية ضد جيش الرب للمقاومة، جنبا إلى جنب مع عمليات عسكرية منفصلة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية التي امتدت إلى داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمساهمة في حماية المدنيين من هجمات جيش الرب للمقاومة. وفي ٢ حزيران/يونيه، عقد الممثلون الخاصون للأمين العام ورؤساء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، فضلا عن ممثل كبير للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، اجتماعاً في عنتبي لمناقشة التهديد الإقليمي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، وتنسيق الجهود ضده. واتفق المشاركون على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بطرق من بينها إنشاء مراكز اتصال خاصة بجيش الرب للمقاومة في كل بعثة وإنشاء خلية تنسيق بين البعثات بشأن جيش الرب للمقاومة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، اجتمع في كيسانغاني رؤساء هيئة الأركان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى مع قائد قوة البعثة، واتفق الجميع على إقامة مركز عمليات واستخبارات مشترك لتنسيق العمليات ضد جيش الرب للمقاومة في دونغو؛ ويجري حالياً إنشاء هذا المركز. وواصلت البعثة الاحتفاظ بقواعد عمليات السرايا وقواعد عمليات مؤقتة في فاراجي، ودونغو، ودورو، ونيغارا، ونغليما، وبنغادي في أويلي العليا. وفي أويلي السفلى، نقلت البعثة المسؤوليات الأمنية إلى وحدة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الإقليم تتلقى الدعم اللوجستي من البعثة، وأغلقت قاعدتها في دينغلا. غير أنه يجري تنفيذ خطط لإقامة وجود للبعثة في أماكن أخرى من الإقليم. وفي غضون ذلك، استمرت هجمات جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين، مع تزايد عدد الهجمات المبلغ عنها في المناطق النائية في أويلي السفلى. وأفيد أيضاً عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها

عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في منطقتي بانغادي ونغليما في أويلي العليا.

٢١ - وفي مقاطعة إيتوري، أسفرت عملية الحجر الحديدي التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدعمها البعثة عن طرد جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو من قواعدهما في أبا، وكولي، وأوكو في إقليم إيرومو الجنوبي. واعتقل في أوغندا في ١ أيلول/سبتمبر شريف ماندا، أحد زعماء الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو، ونقل إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن جوستين وناالوكي المعروف أيضا باسم كوبرا ماتاتا، الذي كان قد ترك جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري واندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فر في مطلع حزيران/يونيه، وتردد أنه بدأ تجنيد وإعادة تنظيم مجموعة ميليشيا في إيتوري الجنوبية.

مقاطعة إكواتور

٢٢ - في ٤ و ٥ نيسان/أبريل، قام نحو ١٠٠ عنصر مسلح من جماعة متمردة من إينيلي بمهاجمة مبانداكا، وشمل الهجوم مسكن الحاكم والمطار. وقد استعيد المطار وأعيد إقرار النظام بحلول ٦ نيسان/أبريل بعد عمليات منسقة قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقتل فرد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة واثنان من المتعاقدين المدنيين المرتبطين بالبعثة خلال الهجوم. وعززت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجودها بنقل نحو ١١٠ جنود إلى مقاطعة إكواتور بشكل مؤقت، مع توفير دعم محدود للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في ٤ و ٥ نيسان/أبريل، أفيد أن أدجاني مانغباما، قائد الجماعة، قد استسلم في ٥ أيار/مايو، في مومبندزيلي، جمهورية الكونغو. ويحتجز مانغباما حاليا رهن الإقامة الجبرية في أويو، في جمهورية الكونغو أيضا. وفي ٢ تموز/يوليه، ألقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض في بومونغو على إبراهيم مانغباما، والد أدجاني، الذي تشير التقارير إلى أنه الزعيم الروحي للإينيلي. وفي ٣ تموز/يوليه، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنقله إلى كينشاسا، حيث ينتظر المحاكمة. وفي ١٨ أيار/مايو، أُلقي القبض، في أعقاب التحقيقات، على ٣٦ عنصرا من المشتبه فيهم من الإينيلي، وحكم على ١١ شخصا في مبانداكا في إطار هجوم ٤ و ٥ نيسان/أبريل. وكذلك وجد تحقيق في مجال حقوق الإنسان أجرته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن بعض عناصر قوات

الأمن الكونغولية كانوا مسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان وقعت أثناء الهجوم وفي أعقبه. وعلى الرغم من أن الوضع قد استقر إلى حد كبير، أفيد عن استمرار نشاط بعض متمردى الإينيلي في المناطق الريفية القريبة من إينيلي، وإميس، ودونغو في مقاطعة إكواتور.

٢٤ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، وقع اتفاق ثلاثي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الإعادة الطوعية إلى الوطن لنحو ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ كانوا في الكونغو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

مؤسستا الحكومة والبرلمان

٢٥ - خلال الدورة البرلمانية العادية المعقودة في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٥ حزيران/يونيه، جرى النظر في ٣٤ مشروع قانون واعتمد خمسة عشر قانوناً، بما في ذلك تشريع بشأن المشتريات العامة، والقانون الزراعي، والنظام الأساسي للقضاة، فضلاً عن القانون الذي يجرم التعذيب. واقتصر التقدم التشريعي المحرز فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن على إقرار النظام الأساسي المتعلق بالأفراد العسكريين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تقدم إلى البرلمان خلال الدورة قوانين هامة أخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالعملية الانتخابية والتعديلات الدستورية وتحقيق اللامركزية. وافتتحت الدورة العادية التالية للبرلمان في ١٥ أيلول/سبتمبر.

٢٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، أصدر بعض أعضاء ائتلاف تحالف الأغلبية الرئاسية الحاكم ميثاقاً سياسياً يهدف إلى إيجاد تيار "تحرري" داخل المجموعة، وقد سحب الميثاق بعد ذلك في ٢٩ أيار/مايو. وفي ١٤ أيار/مايو أيضاً، طرحت حركة تحرير الكونغو الممثلة للمعارضة اقتراحاً بحجب الثقة عن رئيس الوزراء أدولف موزيتو، وجرى سحب الاقتراح في ١٩ أيار/مايو.

٢٧ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، أصدر الرئيس كابيلا القانون المتعلق باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذي كانت الجمعية الوطنية قد اعتمدته. وبموجب هذا القانون، ستعين الجمعية الوطنية سبعة أعضاء في اللجنة، أربعة منهم من تحالف الأغلبية الرئاسية وثلاثة من المعارضة.

٢٨ - وعلى مستوى المقاطعات، تواصلت الخلافات بين فرعي الحكومة المحلية التشريعي والتنفيذي في مقاطعات كيفو الشمالية، وإكواتور، وكاتانغا، وكاساي الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، استقال محافظا مقاطعتي مانيمبا وكيفو الجنوبية في ١٦ و ١٩ نيسان/أبريل على التوالي إثر خلافات دبت بين كل منهما والجمعية في مقاطعته. وفي ١٢ حزيران/يونيه،

فاز مرشحا تحالف الأغلبية الرئاسية مارسيلين سيشامبو وباسكال توتو بانتخابات حكام المقاطعات الخاصة في كيفو الجنوبية ومانيمبا، على التوالي.

الحالة الاقتصادية

٢٩ - كان من المتوقع أن يرتفع النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى ١ و ٦ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٠، أي أكثر من ضعف ما تحقق خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وظل النمو الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على قطاع التعدين، حيث غذته زيادة الإنتاج في معادن التصدير الرئيسية للبلد، بما في ذلك النحاس والكوبالت، وذلك باستعادة أسعار السلع الأساسية للقيمة التي فقدتها في عام ٢٠٠٩. وكما لوحظ في الفقرة ٤ من هذا التقرير، نجحت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن البلد ما زال يواجه مناخ استثمار ضعيف، حيث جاء في المرتبة ١٨٢ من أصل ١٨٣ من الاقتصادات الواردة في تقرير البنك الدولي المعنون "ممارسة الأعمال التجارية" لعام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال دفع مرتبات الموظفين المدنيين يواجه حالات تأخير.

الحالة الإنسانية

٣٠ - ظل ما يقدر بـ ١,٩٧ مليون شخص مشردين داخليا في نهاية آب/أغسطس في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والمقاطعة الشرقية، وكاتانغا، وإكواتور، منهم ١,٥ مليون شخص في مقاطعتي كيفو. وازداد عدد المشردين بنحو ٩ ٠٠٠ شخص ليلغ ٢٦٣ ٠٠٠ شخص في مقاطعتي أويلي نتيجة لنشاط جيش الرب للمقاومة، مع بقاء أويلي السفلى ضعيفة بوجه خاص نظرا لانعدام الأمن والافتقار إلى البنية الأساسية. وقد أفيد عن وقوع ما مجموعه ١٢٠ حادثا أمنيا أضرت بالمنظمات الإنسانية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، وهو ضعف عدد الحوادث المسجلة خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وحال انعدام الأمن كذلك دون إجراء الوكالات الإنسانية لتقييمات شاملة للاحتياجات وتقديم المساعدة للسكان المتضررين في بعض المناطق النائية.

التطورات الإقليمية

٣١ - في ١ و ٢ نيسان/أبريل، عقدت الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى اجتماعا في كينشاسا لرؤساء برلمانات بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمناقشة السلام والأمن والتعاون وقضايا التنمية الاقتصادية. وأشار إعلان رسمي صدر عقب

الاجتماع إلى مساهمة الجماعة في تعزيز العلاقات بين البلدان الأعضاء وأعلن عن إعادة إنشاء عدة هيئات رئيسية للجماعة.

٣٢ - وفي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه، زار بيير نكورونزيزا، رئيس بوروندي، كينشاسا لمناقشة توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفق على إنشاء قنصلية بوروندية في بوكافو وقنصلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بوجمبورا. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس، شاركت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة مراقب في اجتماع لجماعة شرق أفريقيا في نيروبي. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، حضر الرئيس كابيلا تنصيب بول كاغامي، رئيس رواندا، بعد إعادة انتخابه في الانتخابات التي أجريت في ٩ آب/أغسطس. وظلت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا متوترة على نحو متقطع نتيجة لتواصل نزاعهما فيما يتعلق بالحدود البحرية والطرد الدوري لمواطني كلا البلدين. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، التقى الرئيس كابيلا برئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، في لواندا لمناقشة المسائل الثنائية والقضايا المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا - التقدم المحرز نحو تحقيق ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حماية المدنيين

٣٣ - ظلت حماية المدنيين تمثل الأولوية الأولى لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتحدي الأول الذي تواجهه. وقد عينت بعثة منظمة الأمم المتحدة ٤٧ موظفا إضافيا من العناصر ذات الصلة للمشاركة في أفرقة الحماية المشتركة، مما مكن بعثة منظمة الأمم المتحدة من تنفيذ ٤٧ بعثة لهذه الأفرقة في الميدان منذ صدور تقريره السابق. وجرى أيضا عن طريق مفوضية حقوق الإنسان الحصول على تمويل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتعيين ١٠ موظفين دوليين في مجال حقوق الإنسان من أجل دعم أفرقة الحماية المشتركة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة في إقامة أفرقة إدارة عليا معنية بالحماية على مستوى المقاطعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بهدف تعزيز قدرات الإنذار المبكر ورصد تنفيذ توصيات أفرقة الحماية المشتركة. وتمت هذه التدابير نشر ٤٦ مترجما شفويا للاتصال مع المجتمعات المحلية في ٣٥ قاعدة من قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات الاستراتيجية المؤقتة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعمت البعثة أيضا إنشاء مراكز إنذار مبكر في المناطق النائية،

في شراكة مع المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تساعد المجتمعات المحلية الضعيفة في تلك المناطق.

٣٤ - وعلى الرغم من استمرار التقدم في تنفيذ هذه التدابير وغيرها من التدابير المبكرة التي وضعت تحت عنوان استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجهت البعثة تحديات خطيرة في تنفيذ ولاية الحماية المنوطة بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب الهجوم الذي شنته عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة الماي ماي التابعة لشيكا في الفترة بين ٣٠ آب/أغسطس و ٢ تموز/يوليه في إقليم واليكالي (انظر الفقرة ٨)، فإن البعثة، بالإضافة إلى زيادة أنشطتها الروتينية المعتادة (الدوريات المسائية والليلية، والدوريات العشوائية ودوريات الفحص العشوائي؛ والتفاعل المنتظم مع السكان)، بدأت في اتخاذ تدابير استباقية مثل عملية Shop Window لمعالجة أسباب عدم الأمن في المنطقة (انظر الفقرة ١٠ أعلاه).

٣٥ - وعلاوة على تركيب عدد إضافي من أجهزة الإرسال عالية التردد في منطقة لوفينغي، التي كانت مركزاً للهجوم الذي وقع في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، تستطلع البعثة سبل تحسين الاتصالات اللاسلكية وإمكانية استخدام الهواتف المحمولة في المناطق التي تثير حماية المدنيين فيها قلقاً خاصاً.

العنف الجنسي

٣٦ - لا تزال مسألة كثرة وقوع حالات الاغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل شاغلاً خطيراً. فعلى وجه الخصوص، استمرت الجماعات المسلحة وعناصر من القوات الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ارتكاب أعمال العنف الجنسي، التي يرد بيان بالعديد منها في الفقرات ٨ و ١١ و ١٣ من هذا التقرير.

٣٧ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، طلبت من ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة مارغو فالستروم، أن تعمل مع القيادة العليا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع الفريق القطري للأمم المتحدة في تنسيق تصدي الأمم المتحدة ومتابعتها للهجوم الذي وقع خلال الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس. ودعت الممثلة الخاصة إلى فحص الصلة بين وجود الجماعات المسلحة وارتفاع معدلات العنف ضد المدنيين، لا سيما من النساء؛ وإلى استخدام مؤشرات جديدة لاكتشاف المخاطر والإبلاغ عن العنف الجنسي، من قبيل تحركات الجماعات المسلحة وأعمال النهب؛ وزيادة الدعم المقدم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة العنف

الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أدرجت في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني. واقترحت أيضا الاشتراك مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز الجهود من أجل توطيد سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الإفلات من العقاب على العنف الجنسي، بسبل من بينها تقديم الدعم من البعثة للمبادرات الحكومية، وإمكانية نشر فريق الخبراء الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وبالإضافة إلى ذلك، زارت الممثلة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب زيارة تحضيرية قام بها أحد موظفي مكتبها لمصاحبة الأمين العام المساعد كاري. وكانت بعثتها ترمي، ضمن جملة أمور، لدعم الجهود المبذولة لكفالة تلبية احتياجات الضحايا، والتركيز على محاسبة المرتكبين، والوقوف على فرص زيادة تعزيز الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي. وكانت الممثلة الخاصة قد قامت بزيارة أولية للتعرف إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٢ إلى ١٩ نيسان/أبريل، اجتمعت أثناءها بالسلطات الحكومية الرئيسية والقوات الوطنية العسكرية وقوات الشرطة، والناشطين في المجتمع المدني، والخبراء البارزين في المجالين الطبي والقانوني العاملين من أجل إنهاء العنف الجنسي في البلد.

٣٨ - وفيما يتعلق بضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الخمسة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والذين رفعت قضاياهم إلى الرئيس كابيلا أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٩، فهناك ثلاثة منهم رهن الاحتجاز. وأرسل النائب العام العسكري لجمهورية الكونغو الديمقراطية طلبات رسمية للمساعدة فيما يتعلق بقضاياهم إلى مكاتب النيابة ذات الصلة، وتمضي التحقيقات قدما. وفيما يتعلق بالضباطين المتبقين من القوات المسلحة المطلق السراح، تم تحديد موقع أحدهما في مقاطعة أكواتور، حيث لا يزال يعمل قائدا لكتيبة بالرغم من أن رئيس أركان القوات المسلحة بعث رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه إلى قائد القوات المسلحة في مقاطعة أكواتور يطلب فيها تقديم هذا الشخص للمدعي العام العسكري. ولا يزال مكان وجود الفرد الخامس غير معروف.

٣٩ - وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري للأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل في تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وفي ١٥ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس التمويل التابع لمرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش، تخصيص دفعة أولية قدرها ٥ ملايين دولار لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة العنف الجنسي. وفي آب/أغسطس، بدأ تنفيذ برامج في مقاطعتي إيتوري وكيفو الجنوبية تقدم مساعدة طبية ونفسية لأكثر من ٤ ٠٠٠

ضحية من ضحايا العنف الجنسي، فضلا عن برامج توعية للشرطة الوطنية الكونغولية، والسلطات المحلية، وجماعات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تأمين التمويل اللازم لتوسيع نطاق تنفيذ برنامج تمكين ضحايا العنف الجنسي من اللجوء إلى القضاء التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة ليشمل منطقة الكونغو السفلى، وباندونجو، وكاساي الغربية، وكاساي الشرقية، وكاتانغا، وكينشاسا. وتعهدت حكومة الولايات المتحدة أيضا بتقديم مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للبعثة من أجل أنشطة حماية الضحايا والشهود والعاملين في القضاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٠ - وبدأت البعثة في إنشاء قاعدة بيانات لجميع المعاملات بشأن أعمال العنف الجنسي المبلغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة دعمها للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تحسين مؤشرات فعالية البرامج وجمع البيانات بشأن العنف الجنسي.

الأطفال والتزاع المسلح

٤١ - استمرت أعمال إعادة تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقام معظم الأطفال المنفصلين أو الفارين من الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ البعثة بأن العناصر المسلحة أعادت تجنيدهم عدة مرات. ومنذ آذار/مارس، سرت البعثة إطلاق سراح ٨٦٨ طفلا من قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة، وذلك في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسا، وسلمتهم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال وإعادة إدماجهم. وفي ٧ تموز/يوليه، سرت البعثة واليونيسيف إطلاق سراح ٢٤ قاصرا كانوا محتجزين بشكل غير قانوني من جانب القوات المسلحة في مقاطعة إكواتور منذ نيسان/أبريل نظرا لادعاء ارتباطهم بعناصر إيتيلي المتمردة.

حقوق الإنسان

٤٢ - كما هو مبين في الفرع الثاني من هذا التقرير، استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة وعناصر من قوات الأمن الوطني، بما في ذلك أعمال الإعدام التعسفي، والاعتصاب، والقبض والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والنهب. وبينما استمرت أكثر انتهاكات حقوق الإنسان

جسامة وتكرارا في الوقوع في المقاطعات الشرقية، ظل الموقف أيضا باعثا على القلق في بعض المناطق في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٣ - وفي ٢ حزيران/يونيه، قتل فلورييرت شيبيا يهيزير، المدير التنفيذي للشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس المنظمة غير الحكومية "صوت من لا صوت لهم من أجل حقوق الإنسان" في اليوم التالي بعد طلب مثوله أمام المفتش العام للشرطة، جون نومي. ولا يزال قائد سيارته، فيديل بازانا إداي، مفقودا. وأثارت الحادثة إدانة واسعة من جانب الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصحوبة بدعوات للحكومة بإجراء تحقيق يتسم بالشفافية في هذه الواقعة وتقديم مرتكبيها للعدالة. وفي ٦ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة إيقاف المفتش العام نومي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى القبض على ستة عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية في سجن ماكالا في كينشاسا، فيما يتصل بتلك القضية. وفي ٨ تموز/يوليه، أفاد فريق للطب الشرعي هولندي وكونغولي مشترك بأن نتائج تشريح جثة السيد شيبيا غير قاطعة وأنه لم يتمكن أن يجزم بسبب الوفاة.

٤٤ - وجرى الإبلاغ أيضا عن عدد من انتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت ناشطي المجتمع المدني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي ٣٠ حزيران/يونيه، قتل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، من العاملين في المنظمة غير الحكومية "السامري الطيب Le Bon Samaritai" على أيدي عناصر مسلحة ترتدي الزي العسكري قرب بلدة بيني، في كيفو الشمالية. وفي ٢٤ آب/أغسطس اختطف رئيس مجتمع ماسيسي المدني في غوما رجال مسلحون لم يستدل على هويتهم. وعثر عليه في ٣٠ آب/أغسطس في حالة صحية سيئة وبدأت عليه بوضوح علامات سوء المعاملة. وثمة ادعاءات بأن إساءة المعاملة هذه جاءت في أعقاب اشتراكه في التوقيع على رسالة تدعو لإعادة نشر القوات السابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. واختطف ناشط آخر من نشطاء المجتمع المدني في ٢٧ آب/أغسطس رجال مسلحون لم يستدل على هويتهم وأفرج عنه لاحقا في ١ أيلول/سبتمبر بالقرب من غوما. وأدت حالات الوفاة وإساءة المعاملة هذه إلى تفاقم مناخ الخوف فيما بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان التي تقع بشكل منتظم ضحية للتهديدات والمضايقات وغير ذلك من انتهاكات لحقوقها في سائر أنحاء البلد.

٤٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريرا عن عملية مسح لتوثيق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية فيما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣. ويصف التقرير ما يزيد عن ٦٠٠ حادثة وقعت في البلد على مدى فترة السنوات العشر، بما في ذلك تلك التي يدعى أنها ارتكبت على أيدي قوات خارجية وقوات كونغولية وغير ذلك من الجماعات المسلحة. ويحدد التقرير أيضا خيارات للتصدي للإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك آليات قضائية، وعمليات البحث عن الحقيقة، وآليات الإصلاح والفحص المؤسسي، وتعويض الضحايا.

تنفيذ سياسة البعثة المحددة لشروط تقديم الدعم

٤٦ - بناء على طلب من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت البعثة بفرز وإجازة عدد من الكتائب في كيفو الشمالية ومكلفة بالسيطرة على مناطق كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المتبقية قد سرحت منها في سياق عملية أماني ليو. وباستخدام الموارد القائمة، ستمدد البعثة دعمها اللوجستي ليشمل وحدات "السيطرة" لفترة أولية تبلغ ثلاثة أشهر.

٤٧ - وفي ٨ حزيران/يونيه، أوقفت البعثة دعمها للكتيبة ٩١١ (أو كتيبنا) التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في المقاطعة الشرقية نظرا لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمستمرة التي ارتكبتها بعض عناصرها. وفي وقت لاحق، تم إبلاغ البعثة بأنه أُلقي القبض على ستة من ضباط الكتيبة ٩١١ ونقلوا إلى السلطات القضائية ذات الصلة.

٤٨ - ووفقا للفقرتين ٢٣ و ٤١ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات خلال الفترة بين ٢ و ١٢ أيار/مايو بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم تنفيذ بعثة منظمة الأمم المتحدة للسياسة التي تحدد شروط تقديم دعمها. وتولت إدارة عمليات حفظ السلام قيادة البعثة المشتركة بين الوكالات، وضمت هذه البعثة ممثلين عن إدارة الدعم الميداني ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٩ - وخلصت البعثة المشتركة بين الوكالات إلى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بذلت جهودا كبيرة من أجل إدماج السياسة التي تحدد شروط تقديم الدعم في جهودها العامة للحماية، ولكن لا تزال ثمة تحديات جسيمة متبقية. وأنشأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات فرز، تقوم أساسا على سجلات حقوق الإنسان للقادة المعروفين، من أجل تقييم استحقاق وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتلقي الدعم التشغيلي من الأمم المتحدة. وبذلت البعثة أيضا

جهودا بحسن النية لوضع آليات وإجراءات لرصد سلوك تلك الوحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الميدان التي كانت تتلقى دعما من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللتوسط لدى قيادة القوات المسلحة في الحالات التي يكون فيها دليل على إساءة معاملة المدنيين من جانب أفراد القوات المسلحة.

٥٠ - بيد أن البعثة المشتركة بين الوكالات لاحظت عددا من المجالات التي واجهت فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات في تنفيذ السياسة، وخاصة في الفرز والرصد بشكل كاف لسلوك وحدات القوات المسلحة التي تتلقى دعما؛ وفي الاتصالات المتعلقة بالسياسة، سواء على الصعيد الداخلي أو مع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وفي تطبيق السياسة على نحو متسق في أنحاء البلد. ورأت البعثة أيضا أنه ليس من الممكن في هذه المرحلة إظهار ما إذا كانت سياسة البعثة المحددة لشروط تقديم الدعم تحدث تأثيرا في سلوك القوات المسلحة، حيث إن هذا هدف رئيسي. وبينما اعترفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، بسياسة البعثة المحددة لشروط تقديم الدعم ورحبت بالدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعرب عدد من كبار القادة عن الرأي الذي مفاده أن الإجراءات ذات الصلة معقدة وتعيق إحراز التقدم في العمليات العسكرية.

الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٥١ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم وزارة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنشاء عدادات تجارية معدنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أقيم أول عداد في موي، إقليم واليكالي، وينتظر نشر الموظفين الإداريين وأفراد الشرطة المدنية الوطنية الذين يجري تدريبهم. واستنادا إلى أنماط التجارة غير المشروعة، يجري حاليا إنشاء عدادات تجارية إضافية في إيتيبير وروبايا في كيفو الشمالية وفي مونغوغو ونومي في كيفو الجنوبية. وسيتركز عمل العدادات في موي وإيتيبير، ونومي على المواد المعدنية والفلازات في واليكالي. وبالإضافة إلى حظر التعدين الذي أعلن عنه الرئيس كابيلا (انظر الفقرة ١٦)، تهدف العدادات التجارية إلى زيادة الشفافية والشرعية في تجارة المعادن.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٢ - في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، أعيد إلى الوطن ٨٢٩ مقاتلا أجنبيا و ٨١١ معالا، وهذا العدد أقل من نصف عدد الأشخاص الذين أعيدوا إلى الوطن في الفترة

نفسها من عام ٢٠٠٩، الذين كان منهم ٧٣٣ مقاتلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ١٨ من جيش الرب للمقاومة. غير أن عدد العناصر الكونغوليين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين التحقوا ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التابع للبعثة خلال نفس الفترة ارتفع من ٢١٦ في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩٠ في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠؛ ومنهم ٢٨٥ طفلاً.

٥٣ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أذن وزير الدفاع الكونغولي بإنشاء برنامج جديد لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعالجة مسألة المقاتلين الكونغوليين المتبقين، الذين تقدر البعثة وشركاؤها أن ٤٠٠٠ مقاتل منهم ما زالوا نشطين في منطقة كيفو ومانيمبا. ومن بين هؤلاء قرابة ١٠٠٠ كونغولي من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة. وساعدت البعثة في عملية فك الارتباط بين المقاتلين المسلحين الكونغوليين المتبقين في مركز كيتوكو لإعادة التجميع، اختار ٨٢ في المائة منهم التسريح.

إصلاح قطاع الأمن

٥٤ - واصلت البعثة بذل الجهود المنوطة بها لدعم تنسيق إصلاح قطاع الأمن. وعقدت البعثة منتدى للسفراء واجتماعات الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن، التي شملت مشاركة المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يمثلون وزارتي الدفاع والداخلية فضلاً عن مكتب مستشار الأمن الوطني التابع لرئيس الجمهورية. كما واصلت البعثة تشجيع الحكومة على وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن تكون قابلة للتطبيق، ووفرت الدعم للسلطات الوطنية عن طريق تطوير الأدوات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات بين المعنيين في برنامج إصلاح قطاع الأمن.

إصلاح الجيش

٥٥ - توقف التقدم المحرز في إصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى حد كبير. وتوقف أو أكمل العديد من برامج التدريب الثنائية التي تدعم تنفيذ خطة إصلاح الجيش، بينما كان استمرار البرامج الأخرى موضع تساؤل. بالإضافة إلى ذلك، لم يعتمد البرلمان حتى الآن مشاريع القوانين الثلاثة بشأن إصلاح الجيش. وفي غياب إطار قانوني، استمر عدم وجود مبادئ تدريب متماسكة للقوات المسلحة. إلا أنه تم إحراز بعض التقدم في بناء ثكنات للقوات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في كيندو، وتم تجديد بعض الثكنات في جنوب كيفو.

٥٦ - وطلبت الحكومة أيضا توفير الدعم لتجهيز ثلاث كتائب من الشرطة العسكرية لتدريبهم على أيدي مدربين كونغوليين، ولم يخول مجلس الأمن أيضا البعثة بالقيام بذلك. وتمويل من الشركاء الثنائيين وبتمويل من البعثة، تقود المنظمة الدولية للهجرة الجهود الرامية إلى تجديد معسكر لوكوسا في كيسانغاني، الذي أشارت السلطات الوطنية إلى أنه سيستخدم لتدريب كتيبة الشرطة العسكرية التي سيتم نشرها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إصلاح الشرطة

٥٧ - بعد طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تقوم البعثة بتدريب كتائب الشرطة وتزويدها بالمعدات الأساسية (انظر S/2010/164، الفقرة ١٠٨)، لم يأذن مجلس الأمن في قراره ١٩٢٥ (٢٠١٠) للبعثة بتزويد المعدات التي طلبتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، عملت البعثة مع سلطات البلد على مشروع لتطوير قدرات تدريبية وطنية من شأنه أن يوفر تدريباً مكثفاً لمدة ستة أشهر على مهام الشرطة لـ ١ ٥٠٠ فرد من الشرطة. وشاركت البعثة والحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع منهاج التدريب. ويضم البرنامج التدريبي ثلاثة مكونات، يجري تمويل إحداها بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، بدأ تدريب ٥٠٠ فرد في المرحلة الأولى في مركز تدريب كابالاتا، الذي قامت البعثة بتجديده. ومن المتوقع أن تبدأ دورتان مشاهمتان قبل نهاية السنة في مواقع تدريب إضافية قامت البعثة بتجديدها.

٥٨ - وبالإضافة إلى هذه الجهود، واصلت البعثة دعم الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة، وبالتعاون مع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في كينشاسا، إصلاح هيئة التنسيق والتنفيذ للمفتشية العامة للشرطة المدنية الوطنية.

سيادة القانون

٥٩ - على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ١٢ (س) من قراره ١٩٢٥ (٢٠١٠)، بدأت البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتشاور الوثيق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوضع برنامج مشترك للأمم المتحدة متعدد السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) لدعم العدالة يركز على تطوير تسلسل عمل العدالة الجنائية، والشرطة، والهيئة القضائية، والسجون في المناطق المتضررة من النزاع، ودعم برنامج استراتيجي على المستوى المركزي في كينشاسا. واستكملت في آب/أغسطس

مسودة مبدئية تنطوي على خمسة محاور هي: الشرطة القضائية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والتزاهة، والشفافية، والممارسة القضائية، وإدارة السجون، ومكافحة الفساد.

٦٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى النيابة العامة المدنية والعسكرية في عملية التحقيق والحصول على تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة بإنشاء القدرات الأولية لخلايا دعم الادعاء ودعمت الجهود التي تبذلها سلطات البلد لتعزيز البنية التحتية الرئيسية للقضاء العسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعملت البعثة أيضا على دعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة القدرة على تطوير التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. إلا أنه لا تزال هناك عوائق جدية أمام إقامة العدل. وفي ١٢ آب/أغسطس، قامت عناصر سابقة من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المندمجة في القوات المسلحة بتحرير قائد سابق باستخدام القوة من مكتب المدعي العام العسكري في غوما الذي كان قد أُلقي القبض عليه لرفضه الانتقال من إقليم واليكالي بعد اتهامه بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على يد عناصر من القوات المسلحة تحت قيادته.

الإصلاحات

٦١ - بدعم من البعثة، انتهى ترميم سجن ندولو العسكري في كينشاسا، واستكملت الخطط لجعل السجن جاهزا للعمل. وفي السجن المركزي في غوما، شارف بناء قسم مصمم لفصل الأحداث والنساء على الانتهاء. إلا أنه رغم هذه الجهود، لا تزال أوضاع السجون في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، بائسة للغاية.

الانتخابات

٦٢ - في ٩ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة تقويما انتخابيا جديدا سيتم بموجبه إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وإذا دعت الحاجة إلى إجراء جولة رئاسية ثانية، فإنها ستجري مع الانتخابات التشريعية الإقليمية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. وستجري انتخابات مجلس الشيوخ وحكام الولايات في عام ٢٠١٢، والانتخابات المحلية في عام ٢٠١٣. وانتقد العديد من ممثلي المعارضة كون الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية من المقرر أن تجري قبل تسعة أيام فقط من نهاية ولاية الرئيس كابيلا حسب ولاية الدستور الحالي، في ٦ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١١. وينص الدستور على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية قبل انتهاء ولاية الرئيس بـ ٩٠ يوما. ومن المفترض إجراء جولة ثانية بعد انتهاء فترة ولايته.

٦٣ - وفي ٥ حزيران/يونيه، طلب رئيس الوزراء موزيتو رسميا إلى الأمم المتحدة تقديم مساعدة تقنية ولوجستية لعملية تسجيل الناخبين، والانتخابات العامة والمحلية. وفي أعقاب ذلك، زارت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس، بقيادة إدارة الشؤون السياسية وتألفت من ممثلين من إدارة الدعم الميداني، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي استعرضت حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات مع منظومة الأمم المتحدة، والسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الدوليين. وأوصت بأن تقدم البعثة والاجتماع الدولي المزيد من الدعم، بما في ذلك الدعم المالي واللوجستي، للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحددت المعايير الأساسية بما في ذلك الأطر الزمنية المناسبة لنجاح إجراء الانتخابات. كما أوصت بعثة تقييم الاحتياجات بالانتقال التدريجي للمسؤولية الرئيسية من البعثة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقديم المساعدة الانتخابية عند انتهاء الانتخابات العامة، وقدمت توصيات بشأن الدعم اللوجستي لعملية تسجيل الناخبين من قبل البعثة. ثم قدمت البعثة ميزانية تكملية قدرها ٤٠,٦ مليون دولار للحصول على الدعم اللوجستي والتقني من أجل الانتخابات.

٦٤ - وتبلغ الميزانية التقديرية الحالية للعملية الانتخابية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ حاليا زهاء ٧١٥ مليون دولار. وتعهدت الحكومة بزيادة التزاماتها المالية حيال التكاليف المتوقعة للانتخابات إلى قرابة ٣٩٠ مليون دولار.

٦٥ - وفي حين أن القانون الذي ينشئ اللجنة الانتخابية قد صدر، لا تزال التشريعات الهامة المتصلة بالعملية الانتخابية معلقة في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لقرارات المجلس التنفيذي بشأن الدوائر الانتخابية. واستمر التأخير بشأن عملية تسجيل الناخبين، التي من المقرر الآن، وفقا للتقويم الجديد، أن تبدأ في معظم الأقاليم في كانون الأول/ديسمبر. وقد انتهت في الكونغو السفلى، حيث تم تسجيل نحو ١,٤ مليون ناخب. وتقوم البعثة بنقل مواد تسجيل الناخبين إلى ١٣ مركزا وإلى نحو ٢٠٠ مركز فرعي في المقاطعات الأخرى، واستمرت في تقديم الدعم التقني للسلطات الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٦ - ولا يزال عدم صرف الأموال الحكومية العادية والعقبات اللوجستية الرئيسية تشكل تحديات كبيرة أمام إجراء العملية الانتخابية على نحو موثوق وفي الوقت المناسب. وسيؤثر التأخر في نقل مجموعات تسجيل الناخبين إلى الأقاليم أيضا على الجدول الزمني الانتخابي.

إعادة تشكيل البعثة

٦٧ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠)، وبالتشاور مع الحكومة، أنجزت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية سحب ١٤٩٤ من قواتها. وقد شمل هذا سحب الكتيبة التونسية في كينشاسا، والكتيبة السنغالية المتمركزة في كيسانغاني، وجزء من كتيبة بنن من كاتانغا، ووحدة نهرية أوروغوايية من إيتوري، ووحدة حراسة مالاوية وبوليفية من مانيما ومقاطعتي كيفو. وسيبقى ١٨٠ فردا من هذه الوحدات حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمراقبة سحب المعدات المملوكة للوحدات. وقد توخى في اختيار الوحدات التي جرى سحبها أن يكون لرحيلها أثر محدود على قدرة البعثة التشغيلية وعلى تنفيذها لولايتها.

٦٨ - وفي ١٦ تموز/يوليه، أبلغت حكومة الهند إدارة عمليات حفظ السلام بقرارها عدم تجديد طلبات توريد تسع من طائراتها العمودية العسكرية الـ ٢٣ التي تساهم بها في البعثة. وقد أعيدت هذه الطائرات العمودية منذ ذلك الحين إلى الهند. كما أشارت حكومة الهند إلى اعتزامها عدم تجديد توريد أربع طائرات عمودية هجومية وست طائرات عمودية متعددة الاستخدامات بحلول آذار/مارس ٢٠١١ حين ينقضي موعد طلبات التوريد الحالية. وبإعادة الطائرات العمودية الخمس المتعددة الاستخدامات والطائرات العمودية الهجومية الأربع إلى الوطن، بالإضافة إلى حوالي ٢٠٠ فرد عسكري، يكون أسطول البعثة العسكري المتعدد الاستخدامات قد قلص بنسبة ٢٥ في المائة وانخفض عدد طائرات البعثة العمودية الهجومية بمقدار النصف. وقد بدأ بالفعل الأثر الشديد لإعادة هذه الطائرات إلى الوطن يظهر على إمكانية تنقل البعثة وعلى قدرتها التشغيلية، بما في ذلك الإبقاء على قواعد العمليات المؤقتة وقواعد عمليات السرايا التابعة للبعثة. كما سيعيق هذا قدرة البعثة على تقديم الدعم للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد. وقد ضوعفت الجهود التي تبذل في سبيل الحصول على تعهدات لتعويض الأعتدة المسحوبة، بالإضافة إلى الطائرات العمودية الـ ١٤ والأعتدة الجوية الأخرى التي أذن بها في مجلس الأمن قراره ١٨٤٣ (٢٠٠٨) والتي لم ترد بشأنها أية تعهدات بعد.

٦٩ - ووفقا لما اتفق عليه مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت منظومة الأمم المتحدة في البلد والحكومة عملية تقييم للتقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الفقرات ٦ و ٧ و ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠). وفي حزيران/يونيه، أنشئ في كينشاسا فريق وطني مشترك بين البعثة والحكومة على مستوى العمل، واتفق الفريق على اختصاصات عملية التقييم المشتركة ومنهجيتها. ويتشارك في قيادة الفريق كل من مستشار

الأمن الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، ويتألف من ممثلين عن وزارات الدفاع، والداخلية، والعدل وحقوق الإنسان، والخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعن البعثة؛ وفريق الأمم المتحدة القطري.

٧٠ - وقد أقيمت حلقات عمل مع ممثلي مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقاطعة الشرقية ومقاطعات كيفو الشمالية، والجنوبية، ومانبيما، وكاتانغا، وإكواتور، لعرض المنهجية المتبعة وتحديد المناطق التي ستقصد في الزيارات الميدانية المشتركة. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، زارت الأفرقة ٥٥ موقعا في مختلف أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاطعة إكواتور.

٧١ - وقامت الأفرقة، مسترشدة بالاستبيانات وعدد من المؤشرات، بتقييم الحالة الأمنية، ووجود الجماعات المسلحة وقدراتها، وقدرة مختلف الأجهزة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصدي لما تشكله هذه الجماعات من تهديد، ووجود الخدمات الإدارية للدولة بما فيها الدعم الانتخابي، ووعي السكان بالحالة على أرض الواقع. وأجرت الأفرقة مقابلات مع المسؤولين الحكوميين المحليين والزعماء التقليديين، وممثلي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة المدنية الوطنية وغيرهم من ممثلي الأجهزة الأمنية واجتمع المدني. وقد تولّى قيادة أفرقة المقاطعات وزراء الداخلية في المقاطعات ورؤساء مكاتب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتألفت أفرقة المقاطعات من السلطات الكونغولية، وممثلين عن أقسام البعثة الفنية، ومراقبين عسكريين، والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عين فريق الأمم المتحدة القطري ممثلين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمشاركة في الأفرقة.

٧٢ - وقد قدّمت النتائج التي خلصت إليها الأفرقة الوطنية إلى الفريق الوطني، الذي سيعدّ تقريرا موحدا لتنظر فيه الحكومة والأمم المتحدة حسبما طلب مجلس الأمن في الفقرة ٧ من قراره ١٩٢٥ (٢٠١٠). وستعكس النتائج المتوصل إليها في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن.

الجهود المبذولة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري في سبيل تحقيق الاستقرار وبناء السلام

٧٣ - في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعمًا لبرنامج لخطّة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى تشييد ٢٢ مركز شرطة، ومحكمتين قضائيتين، وسجن واحد وخمسة مكاتب للإدارة المحلية على طول المحاور ذات الأولوية في مقاطعتي كيفو.

وأُنجز إصلاح الطرق والجسور على المحاور ذات الأولوية في مقاطعتي كيفو، ألا وهي روتشورو - ايشاشا، وبركة - فيزي، وبونيا - بوغا.

٧٤ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أوصى في اجتماع لمجلس التمويل التابع لمرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والإنعاش الذي يشارك في رئاسته رئيس الوزراء، موزيتو، بالموافقة على أن يمول صندوق بناء السلام أربعة مشاريع، ينصب تركيزها على تعزيز قدرات اللجنة التقنية للتهدئة والمصالحة على مستوى المقاطعات، ولجان المصالحة الوطنية التي تعمل على التخفيف من حدة النزاعات المتصلة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا في كيفو الشمالية، ودعم بسلطة الدولة، وإصلاح الطرق في حالات الطوارئ، ونشر قوات الشرطة. وقد خصص صندوق بناء السلام لهذه المبادرات ١٣,٩ مليون دولار من مجموع المبلغ المخصص لجمهورية الكونغو الديمقراطية البالغ ٢٠ مليون دولار. وقد قُدِّم ١٨٣ مليون دولار في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية (بما في ذلك المبلغ المعتمد من صندوق بناء السلام)، وتواجه الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح وفي إطار الاستراتيجية الدولية فجوة تمويلية تقدر بـ ٦٥٥ مليون دولار.

٧٥ - وبالإضافة إلى الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما هو مبين في تقرير السابِق (S/2010/164)، بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في إعداد برنامج لتوطيد السلام. وتتمثل أهداف البرنامج في دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإكساب الدولة الكونغولية القدرة على بسلطتها على كامل البلد، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التعامل مع الصدمات السلبية الأثر، وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب العاطلين عن العمل وغيرهم من الفئات الشديدة التعرض للخطر، فضلا عن توليد عائدات ملموسة من السلام في المقاطعات الغربية. ويجري فريق الأمم المتحدة القطري استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف وضع إطار منقح للنتائج ومواصلة تعزيز الاتساق بين إطار المساعدة الإنمائية ومشروع الإطار الاستراتيجي المتكامل.

٧٦ - وفي المقاطعات التي تقرر أن ينفذ فيها برنامج توطيد السلام، يضع فريق الأمم المتحدة القطري اللمسات الأخيرة على الإطار التشغيلي لإنشاء مكاتب الأمم المتحدة المشتركة التي سيتولى قيادتها منسقو المناطق. وستشارك البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في المكاتب المشتركة في بعض المقاطعات المختارة، وسيتقاسم تكاليف الخدمات والدعم المشتركة. وستواصل البعثة توفير موظفي الدعم ليقوموا برصد ما يستجد في المقاطعات من

تطوّرات سياسية وأمنية وعسكرية ومتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عن هذه التطوّرات، كما ستواصل توفير الموظفين المدنيين الفنيين ليسهموا في تنفيذ البرنامج في المجالات التي تقع ضمن نطاق ولايتها، مثل سيادة القانون والشؤون المدنية.

رابعاً - ملاحظات

٧٧ - يقدم هذا التقرير صورة مختلطة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أحرز البلد تقدماً كبيراً، ويمكن له الاستفادة من عدد من التطورات الإيجابية. وفي الوقت نفسه، فإن لم تعالج التحديات المستمرة وبعض الاتجاهات السلبية قد يؤدي هذا إلى فقدان ما تحقّق من مكاسب. ويشكّل تحسّن معدل النمو الاقتصادي وبلوغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وزيادة إيرادات الحكومة منذ بداية العام تطورات مشجّعة يمكن أن تجلب لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية عائدات السلام التي طال انتظارها. ورغم التحديات الكبيرة، واصل البرلمان وغيره من المؤسسات الديمقراطية بذل الجهود في سبيل أداء أدوارها الدستورية. ولا تزال معظم أنحاء البلد خالية من النزاع المسلح، كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعيش في سلام مع جيرانها. ويسهم توطيد العلاقات الدبلوماسية العادية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في منطقة البحيرات الكبرى في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، ويواصل توفير سبل بناءة لمعالجة القضايا المتعلقة ومصادر الاحتكاك المحتملة، وقد أصبح البلد مشاركا نشطا بشكل متزايد في المؤسسات الإقليمية. وكل هذه العوامل، إلى جانب استمرار مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، هي الظروف المواتية لتحقيق الانطلاقة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي أعلنها الرئيس كابيلا خلال احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال الجمهورية في ٣٠ حزيران/يونيه.

٧٨ - وفي هذا السياق، أرحب بقرار مجلس الأمن تغيير اسم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يعكس قيام شراكة جديدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة. ووفقاً لما أذن به المجلس، وبالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سحب من البعثة نحو ٤٩٤ ١ من أفراد القوات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أرحب بما اضطلع به من عمل أولي مشترك بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في البلد لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الفقرتين ٦ و ٧ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠). وإنني أتطلع إلى إطلاعكم على نتائج تلك العملية في تقريرى المقبل إلى مجلس الأمن.

٧٩ - ومع ذلك، فإنه من الجلي أن هناك تحديات كبيرة ما زال يتعين على جمهورية الكونغو الديمقراطية التغلب عليها. فأعمال العنف الخطيرة التي تمارس ضد المدنيين في شرق البلد، واستمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الكونغولية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي وُصفت في هذا التقرير، يرجع السبب في استمرارها بدرجة كبيرة إلى غياب سلطة الدولة في المقاطعات المتضررة، وإلى عدم إحراز تقدم في بناء مؤسسات مهنية وفعالة للأمن القومي وسيادة القانون، وإلى التنافس على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وهذه الأمور بين القضايا الأساسية التي إن لم تعالج ستظل تعيق الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار الدائم في البلد. ولذا فمن الضروري معالجة أسباب عدم الاستقرار وأعراضه على السواء إذا ما أريد لجمهورية الكونغو الديمقراطية التغلب على خطر الجماعات المسلحة، وحماية سكانها بفعالية، والتمتع بالاستقرار النسبي في جميع أنحاء البلد.

٨٠ - ويكتسي الحوار البناء والتعاون الوثيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية حيوية لضمان حماية المدنيين. وإني أحث الحكومة على النهوض بمسؤوليتها كاملة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، فإن الفظائع التي ارتكبت في الفترة بين ٣١ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس في منطقة كيبوا - مبوفي في إقليم واليكالي أوضحت أنه يجب على البعثة أن تضطلع بجهودها لحماية المدنيين بصورة أفضل. فما يرتكب من أعمال بغضنة من قبيل العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان في جو من الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجبر جميع من تقع على عواتقهم مسؤولية حماية المدنيين على بذل كل جهد ممكن لمنع وقوع مثل هذه الفظائع الرهيبة في المستقبل، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

٨١ - وبالرغم من الحماية المكفولة لعدة آلاف من المدنيين، فلا بد من زيادة تدابير الحماية التي توفرها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة كيبوا - مبوفي. وستنفذ إلى أقصى حد ممكن في جمهورية الكونغو الديمقراطية التوصيات الواردة في هذا التقرير لتحسين جهود حماية المدنيين التي تبذلها البعثة، إلى جانب استراتيجية حماية المدنيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اشتدت الحاجة إلى طائرات مروحية إضافية في ظل فقد الأعتدة الجوية القائمة. وستقدم الأمم المتحدة أيضا كل مساعدة ممكنة للجهود التي تبذلها المؤسسات القضائية والحكومة لتقديم الجناة، ولا سيما القادة المسؤولين عن هذه الجرائم، إلى العدالة وضمان تقديم الخدمات والتعويضات للضحايا. وبإمكان فريق الخبراء الذي أنشأه مجلس الأمن في قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩) أن يساعد على توفير الدعم اللازم لمزيد العون في هذا المسعى.

٨٢ - وعموماً، فإن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مبعث قلق شديد. ففي مقاطعتي كيفو، زادت الهجمات المتكررة ضد المدنيين على أيدي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الكونغولية، وبخاصة في إقليم واليكالي في شمال كيفو الشمالية، وفي كيفو الجنوبية، وأويلي السفلى في المقاطعة الشرقية، ولكن ليس في هذه المناطق وحدها. ويخشى أن يؤدي ظهور تحالفات فضفاضة بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة الماي - ماي وغيرها من الجماعات المسلحة الكونغولية التي تستغل المدنيين، إلى تقويض المكاسب التي تحققت في عام ٢٠٠٩ نتيجة لأمر من حملتها تحسن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في منطقة البحيرات الكبرى. وما فتئت مواطن الضعف الهيكلي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تفاقمت بفعل عدم إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية، بما فيها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، بشكل تام في هذه القوات المسلحة، تتسبب في إيجاد فراغات تستغلها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، تضررت الجهود المتعددة الأبعاد التي بذلت للقضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة من عدم بسط سلطة الدولة بشكل فعلي، بما في ذلك أفراد الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للحفاظ على الاستقرار في المناطق التي تم تطهيرها بواسطة العمليات العسكرية. وأحدث مرة أخرى الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، على مضاعفة جهودها لتنفيذ الجزاءات ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن، وزيادة الضغط القانوني على القادة المهاجرين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتفكيك الشبكات الإجرامية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا لم يوضع حد للاتجاهات الحالية، فإن الجهود الجارية في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية ومجال الانتعاش قد تكون غير كافية لوقف العنف وتفكيك ما تبقى من الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية.

٨٣ - ولا تزال هناك تحديات مماثلة قائمة في المقاطعة الشرقية، حيث يرتكب جيش الرب للمقاومة هجمات وحشية ضد المدنيين في منطقة ليس فيها عملياً أي وجود للدولة وتبدو فيها الموارد المتاحة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة من أجل تأمين المنطقة غير متناسبة مع مساحتها. وتقتضي هذه الفئات أعلى درجة من الالتزام من جانب الحكومة، مدعومة من بعثة منظمة الأمم المتحدة، لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة. وينبغي أن تُكمل الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة بمزيد من المشاركة من جانب دول المنطقة وتلك التي لديها القدرة على المساعدة للقيام بعمل إقليمي فعال. وفي إيتوري، وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإن ثمة خطراً من ظهور الجماعات المسلحة الناشئة مرة

أخرى، مما يمثل مشكلة تتفاقم بسبب وجود آلاف من المقاتلين المسرحين ممن لا يزال ينتظرون فرص إعادة إدماجهم. وما الهجوم الذي شنته متمرّدو إينبيلي في ٤ نيسان/أبريل في مبانداكا إلا تذكّرة أخرى بالمخاطر التي تهدد الاستقرار في أماكن أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تتسم مؤسسات سلطة الدولة بالضعف.

٨٤ - وأنا أشعر بالقلق بسبب احتمال تراجع الدعم الثنائي لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومرة أخرى أحث بقوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاءها الدوليين على العمل معاً، بدعم من بعثة الأمم المتحدة تمثلياً مع ولايتها، من أجل إحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد. ومن الخطوات الضرورية في هذه العملية إقالة الضباط الذين لهم تاريخ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مسؤولية القيادة تدريجياً وتقديم أولئك الذين يفترض أنهم ضالعون في أفطع الجرائم للمثول أمام المحاكم المختصة. وأحث الحكومة على العمل بشكل مستمر وبناءً مع شركائها بروح من الثقة المتبادلة بشأن هذه القضايا، وأشجع الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تقديم الدعم الذي يتناسب مع نطاق هذه المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، أشجع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة مشاركتها في المحافل التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة لتنسيق جهود إصلاح قطاع الأمن.

٨٥ - وأود أيضاً أن أشجع بقوة الحكومة والدول الأعضاء على حد سواء على تكثيف جهودها لدعم نشر المؤسسات الأساسية لسلطة الدولة وتجهيزها وتدريب احتياجاها حيث تشتد الحاجة إليها، لا سيما على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير الدعم الكامل للجهود الأولية التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبينة في هذا التقرير لبناء دوائر الشرطة الوطنية، على النحو الذي طلبته الحكومة. وفي الوقت نفسه، أحث مجلس الأمن على النظر بعين الرضا إلى السماح لبعثة الأمم المتحدة بتوفير المعدات الأساسية العادية للمساعدة في تدريب أفراد الشرطة الوطنية ونشرهم الأولي، بما في ذلك وحدات من الشرطة العسكرية.

٨٦ - لقد دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية دينامية انتخابية جديدة. ويكتسي إجراء انتخابات ذات مصداقية أهمية أساسية لشرعية مؤسساتها ولضمان أن تستطيع الدولة ممارسة الإشراف الفعال على إمكانات البلاد الكبيرة. وكان الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات وإصدار قانون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مؤشراً على إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام التي يجب أن يشارك فيها الكونغوليون كافة. والتزام الحكومة بتحمل نصيب أكبر من تكلفة العملية الانتخابية تطور موضع ترحيب في هذا الشأن. وينبغي للبرلمان، من جانبه، أن يعطي الأولوية للتشريعات الانتخابية التي لم يبت فيها بعد. وأمام الجمعية الوطنية فرصة

هامة لكي تظهر للناخبين الكونغوليين والمجتمع الدولي التزام القادة السياسيين في البلاد بالمبادئ الديمقراطية في اختيار المعيّنين في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ولا تزال التحديات العملية لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المحدد تحديات كبيرة، على الرغم من قلة الدعم اللوجستي والتقني الذي وفرته للعملية منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو الذي طلبته الحكومة. وأشجع بقوة الحكومة والسلطات الانتخابية على ضمان إجراء عملية تسجيل الناخبين في الوقت المحدد لها.

٨٧ - لقد وصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى إلى نقطة تحول. وأعتقد أن التحديات المبينة في هذا التقرير تشير إلى أن ثمة حاجة إلى مراجعة جوهرية للأدوار التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الدوليون الآخرون لدعم البلد. وتشكل التقييمات المشتركة التي تجريها الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة نقطة انطلاق هامة. وينبغي أن تُكْمَل بالتفكير الجاد والتشاور بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة وشركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الإقليميين والدوليين الآخرين والمجتمع المدني الكونغولي بشأن ما هو مطلوب لمعالجة العوامل الأساسية المحركة للنزاع التي لا يزال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعاني منها، وتحقيق الاستقرار اللازم للسماح بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وفي غضون ذلك، ستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري مشاركتهما مع الحكومة لوضع الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي المتكامل وبرنامج توطيد السلام في المقاطعات الغربية.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لجميع موظفي البعثة المدنيين ولأفرادها العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها، الذين واصلوا، تحت القيادة الجديدة لممثلي الخاص، روجر ميس، إبداء تصميمهم وإخلاصهم المتفاني في ظل ظروف بالغة الصعوبة دعماً للشعب الكونغولي. وأعرب مرة أخرى عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولأفرادها النظاميين، الذين فقدت أرواح البعض منهم للأسف في الأشهر الأخيرة، والذين عاد العديد منهم إلى ديارهم بعد التزام بلدانهم الذي لا يقدر بثمن بالعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أنوه بعمل فريق الأمم المتحدة القطري والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، الذين يواصلون العمل من أجل إنقاذ أرواح الناس في ظل ظروف صعبة، وكذلك البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم الذي تمس الحاجة إليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية.